الفصل الرابع

التكوين الثّقافي لبلادنا

مقدمة وتمهيد

على الرغم من الخيبات التي حدثت في حياة السوريين خلال الحرب الشرسة الأخيرة على امتداد سنوات، لم تنقطع الأحاسيس لشغف الحياة لدى الجميع في الداخل، رغم ما تم عيشه من مآسٍ، وكانت موجوداته واضحة على أرض الواقع، كأن نجد هناك من هُدِم بيته أو حيّه فنجده يذهب لحي آخر بإصرار، وفي حال سمعنا باستشهاد شهيد، نسمع من يقول كلنا الشّهيد... بمعنى آخر من الواضح أن إرادة الحياة لدى السّوريين، سجلت أنّها لا يمكن أن تقهر، أو تكسر...

وهنا أذكر مقولة صوفية تخدم هذا الطرح، الذي أتيت عليه تقول: إذا احتجب الله نتيجة الخطيئة، تحدثنا عن الجمال كفخ، هل هو فخ يضعه الله ليختبر البشر؟

فدائماً نجد من يقول إذا اشتدت الآلام إن في ذلك حكمة... وكأن الله أوجد الناس كي يختبر سر الحجب، وكما هو معلوم إن الاحتجاب، هو سر المنع والامتناع الإلهي...

الله لا يُرى، بل هو موجود، وما يدلل على وجوده في حياتنا، إنه ما من إنسان تضيق به الأحوال، ويعايش الصّدمة، إلّا ونجده يتمتم بدعاء وتضرع إلى الله، أو في طرف نقيض نجده يكفر أو يعلن حنقه من الله، وفي كلا الحالين التضرع أو الغضب والكفر به، هما مثلان لإثبات حقيقة واحدة وجود الله داخل الذات الإنسانية وكأنه رجاء، إما أن يرفعنا وإما أن يقسو علينا ويخذلنا.. هذه الاعتبارات تشكل إحدى مكونات اللاشعور الثقافي المجتمعي في غالبية بلادنا العربية...

إنّ الثّقافة مهمة جداً للنّاس جميعهم، من حيث إنّ تقدير الناس لذواتهم يعتمد على اعتراف الآخرين لهم، حيث إنّ الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية لا يجب أن يتضمن حقوقاً ورعاية ورفاهاً على الصّعيد الاقتصادي، وبالتّالي الحياتي في رفع مستوى المعيشة، بل أجد أنه من المهم الانتباه إلى الجانب الثّقافي المغذى بفعل تطبيق العدالة الاجتماعية، من خلال تأكيد احترام معتقدات الناس، في أي بلد، وممارساتهم وطقوسهم التي لا تؤذي أحداً، أمّا في حال تم الإحجام عنها فيتسبب ذلك في الكثير من الأذى والظّلم للآخرين. إنّ تداخل القرار السياسي في كل تفاصيل حياة الناس في أي بلد ولاسيما الشأن الثقافي سيجعل الحريّات لاسيما (حريّة المعتقد) و(حريّة التعبير) غير متحققة بكل وضوح، وهذا قد يؤدي إلى تأخر عيش المواطنة من خلال التّساوي في احترام ثقافة الأفراد كجزء لا يتجزأ من مبدأ التّساوي... فتُعاش الثقافة من خلال الشّعارات عبر المنابر أكثر مما تقاس كسلوك منفتح مزدهر لأي شعب... نظراً لأنّ الدّولة الحديثة تحتاج إلى التّجانس الثّقافي والاجتماعي كأساس ضروريّ لقيامها واستمراريتها...

وهنا تطرح باستمرار علاقة الدّولة بالثّقافة، فيما إذ يتوجب عليها إعطاء الثّقافة السائدة مكانة متميزة أو التعامل مع كل الثّقافات بشكل متساوٍ، وما إذا كانت المساواة تقتضي الحياد الثّقافي والإنصاف وعدم التحيز، فالدولة الحديثة مطلوب منها احترام التّعددية الثّقافية في أي بلد، والعمل على إشاعة الوحدة السياسية في المجتمع لردم التّباينات والانتماءات الضيقة، وتسهم بذلك الدولة بإغناء الأجزاء للكل، ضمن توسيع آفاق التّنوع الثّقافي وتسهم في إيجاد وتطوير نظرية شاملة تغني الفكر في بنية الدّولة وديناميتها لتأخذ دورها المحوري في الحياة الإنسانية...

وهناك حقيقة ذهنية عند المسلم يعرف بها الله هي: إن الله عند المسلم معلوم بأسمائه الحسنى المعبّرة عن صفاته وتجلياته، بمعنى أدق أن هناك كل شيء محدّد بدقّة في ناموس المسلم بمعرفة الله لديه، والصّفة الإلهية معبرة بكلمة، بحيث تغدو

الكلمة كصورة رمزية معبرة عن الواقع الذي يعيشه، ليكون التّجسيد التّصويري لله عبر الكلمات، تجسيداً للحقيقة.

ولكن كيف؟

وجوابي على هذا التّساؤل الإشكالي، يمكنني توضيح ذلك استنتاجاً وليس يقيناً دقيقاً، وأبدأ من أن الصورة الداخلية للذات تقول الحقيقة دائماً. وذلك من خلال منطوق خاص، يستند إلى أن الله أوجد الناس، لكي يكشفوا الحجب عن عيونهم، وليعيشوا كشف البصيرة، ويصلوا إلى الله بالبصيرة لا بالبصر...

وبذلك فإن إعجاز الدّين الإسلامي، يأتي عبر الإعجاز اللغوي المتمثل بالقرآن الكريم، القرآن الكريم الذي هو كلمات، وهذه الكلمات تحمل دلالات رمزية، وصوراً رمزية، من هنا تنبعث مصداقية الرّسالة النبوية، وهذا ما ميّز عظمة النّبي الكريم محمد "ص" أيضاً، كون الوحي الإلهي أتاه بالقرآن الكريم، وهنا الإعجاز، على حين باقي الرّسل والأنبياء ممن أتوا قبله أتوا بمعجزات حسية... بدءاً من الإعجاز في ميلاد السّيد يسوع المسيح، إلى شفاء الأعمى، والأبرص وغيرها من المعجزات.

أيَّد الله سبحانه أنبياءه بمعجزات، وهي أمور خارقة، وغالباً ما تكون من جنس ما بَرع فيه قوم كل نبي؛ فقوم موسى مثلاً برعوا في السّحر فجعل الله النبي موسى، يلقي عصاه فتتحول إلى ثعبان مبين، وقوم عيسى من الثّابت، أنهم برعوا في الطّب، فداوى عيسى عليه السلام الأبرص والأعمى، وبرع العرب في شبه الجزيرة بالبلاغة والشّعر، فأنزل الله إليهم القرآن، فكان معجزة لهم عجزوا أن يأتوا بسورة من مثله.

ملابسات حول مفهومي الحريّة والدّيمقراطية

ما لاحظناه في الآونة الأخيرة: أنَّ كثيراً ما يُطرح لدى كل التّيارات والفعاليات السياسية، شعار الحوار والاعتراف بالآخر، حيث أصبح عنواناً كبيراً، ومدخلاً لكل من أقام مبادرة حل للمشكلة في أكثر من بلد عربي في ظلّ الحراك الشعبي للشارع

العربي في دول عربية عدّة، فهذه الهوّة التي تفصل المثقف العربي، والمعارضة العربية، والطبقات الحاكمة، كيف لها أن تُردم؟ ويكون بينهم جسر للالتقاء، على مفاهيم كل منهم ينظر إليها برؤى مغايرة، وينظر إلى اتجاهات مختلفة، ويدور في مدارات متنافرة عن الآخر، ماذا يعني الحوار هنا، مع من يتم، ما بين رجال السّياسة، أم ما بين رجال الدّين، ما بين المفكرين، أم ما بين القادة العسكريين؟! كلها أسئلة لا يمكن الإجابة عنها، بسبب تكدس حائط نفسي بينهم، هذا الحاجز قد يكون أعتى من جدار برلين الذي هوى، هذا الحائط الأرضي أزيل، عندما النّفوس انفتحت عبر انفتاح العقول على دراسة الجدوى لكل الخيارات، وبمعاينة النتائج كان ذلك متاحاً، فإزالة الحائط الذي بني حجراً فوق حجر بأيدٍ بشرية، تحكمها ذهنيات على قناعة ثابتة، من أن إقامة هذا الجدار هو صمام أمان، ولكن بعد مرور زمن تبين أن هذا الحاجز، هو حجب عن الصواب، والانفتاح والقوة لقوم تجمعهم وحدة اللغة، والانتماء للأرض الواحدة، لذا إزالة الجدار النفسي يتطلّب عملاً وجهداً نفسيين كبيرين، يبدأ العمل عليه من الذات، قبل أن يطالب الآخر المقابل بالإزاحة أو الإلغاء، وعندما ينفك الحجب تكون إزالة الأحجار المتهدمة، إجراء تحصيلياً مستحقاً، ليصل النّفوس ببعضها، كونها اتفقت على العيش معاً لرفعة البلاد والارتقاء بالنّفس والبلد معاً، فتحرر النّفس من عقالها، في بلادنا التي غالبية المواطنين فيها من المتدينين بالأديان السماوية الثلاثة، لا يبارحوها ليتاح لهم النّتوجه والتّصالح مع الآخر المقابل...

تتجه القناعات إلى أن: حكم الأكثرية المتمثل بأسلوب الحكم الدّيمقراطي، هو الوسيلة التي استنبطها الفكر الإنساني كي يضمن حقوق الإنسان في بلادنا وحريته، ولو لم يكن بصورة غير متكاملة، فلا يوجد في الأفق المنظور وسيلة حكم أصلح من نظام الحكم الدّيمقراطي هذا... ولكن الملاحظ أن المعرفة الحديثة عند العرب لهذا الأسلوب في الحكم، ورغم الاقتناع بأفضليته إلّا أن مقاومته النفسية كبيرة من قبل المسؤولين، ومن قبل شرائح كبيرة من الشّعب، حيث إشكالياتنا هنا

مـع التنشـئة علـى الـولاء لقـرون، وهنـا تكمـن إحباطـات مـن ينـادي بهـذا الأسـلوب للحكم، ويروج للعمل عليه...

إن السياسيين لا تشغل فكرهم المشاكل التي يفرزها إغفال المنظور الثّقافي لفئات من المجتمع هم جزء أصيل من نسيج هذه الدّولة الاجتماعي والجغرافي، فلو شاء مجتمع ثقافي ما البقاء على حاله، وتُرك وشأنه، فبالإمكان تلبية متطلباته بشكل أيسر وأكثر سهولة مما لو شاء التّمتع بحق المساواة في صياغة وإعادة هيكلية البنية السياسية القائمة للمجتمع الأعم...

قد تشجع الثّقافة على تنمية الصّالح الإنساني العام دون أن تشجع على الاستقلال الّذاتي، كما هو الحال في العديد من المجتمعات التّراتبية التّقليدية، أو قد تشجع رؤية متطرفة للثّقافة لدرجة لا تستطيع فيها تقديم حس مجتمعي أو مصدر للانتماء الجماعي، أو عالم غني بالعلاقات الاجتماعية أو صلة بين الأجيال، وقد أدرك (راز) في مؤلفه (الأخلاق في الحيز العام) والصادر في العام 1994 أن التّوترات القائمة بين بعدي الثقافة، كما آمن، لا يجب فيها تقييم الثّقافة من خلال أحدهما دون الآخر.

إذ يكفي أن الثقافة تشجع الى حدٍ ما على بعض الاستقلالية والصالح الإنساني العام، فحتى الثقافة القمعية تعني الكثير لأبنائها، وتستحق إظهار التسامح تجاهها، لكنها لا يجب أن تكون قمعية إلى حد تمنع فيه على أفرادها، فرص تطوير ذواتهم والتعبير عن جوانب مهمة في طبيعتهم الإنسانية...

ولا يجب أن تمنع عنهم حقّ الوجود أيضاً، لأن ذلك الحق يفرض احترام حرياتهم، وتمنع الثّقافة من أن تصبح قمعية من الدّاخل، علاوة على ذلك، ورغم أنه لا يتحتم على الثّقافة أن تكون ليبرالية بمعنى احترام ورعاية الاستقلال الذاتي لأفرادها، إذن عليها أن تجسد قيماً نحترمها وندرك معانيها، وعليها أن تكون واعية بالتّعايش مع الثّقافات الأخرى بودٍّ وتسامح لأنّها لا توجد وحدها في فراغ ثقافي (177، التنوع الثّقافي والّنظرية السياسية).

هنـا يعـاش تـداخل فـي الصّـراع مـع الـذات، حيـث التّنشـئة علـى النظـام البطريركـي والتمـاهي مـع الحـاكم (الأب المثـالي) هـي المرجـع القـائم فـي اللاشـعور الجمعـي لشـعوب المنطقـة، ومـن هنـا جـدير بنـا أن نحـدّد معـايير تصـوّر الـذات لمواطنينـا، والـذي لا يمكـن أن يـتم إلّا ضـمن أفـق مـن الحريّـة، وهنـا تحـرّر النّفس يقتضـي جهاداً ذاتياً معها، بغيـة التحرّر بداية من مكبوتات الماضـي، ثم الانطـلاق إلى مكاسب الحاضر، فيستطيع الفكر أن ينطلق حينها من عقاله النّفسي، ويخرج إلى حيّز الإبداع.

إنّ الرّقابـة النفسـيّة الواعيـة واللاواعيـة تعمـل بـآن واحـد وبشـكل متصـل لا ينقطـع، وكم نسمع علـى لسان الكثيرين قولاً لـه دلالات عديدة «إننـي أحلم بالأشياء التي تحصل لي في النهار» هذا مثال عيادي أعرضه هنا، إذ وفقاً للمنظور النفسي التحليلي هذا القول: هذا الأمر ما هو إلا «دلالة على أن الوعي واللاوعي متصلان وفي حالة استنفار كبيرة عندما يشتد القلق»، وهذا الحال بشكل مؤكد، يعاش بشدة عند الأشخاص القلقين بالطبع، كما أن هذه الحالة أيضاً تتسبب في تعطل انطلاقة الفكر في مجتمعاتنا العربية، نتيجة القلق المعاش على مستوى الفرد والمجتمع.

إنّ النّظـر للثقافـة حصـراً مـن وجهـة نظـر أفرادهـا يثيـر مشـكلة أخـرى، فالثقافـات لا تتعـايش بسـلام ووئـام بـل تتنـافس وتـدخل فـي صـراعات وتسـعى إلـى الهيمنة والسيادة علـى بعضـها بعضـاً، نظراً لأنها نـادراً مـا تكون متساوية من حيث العدد أو القوة السياسية والاقتصادية أو المكانة الأخلاقية وما إلى ذلك...

إن النظرة إلـى التنوع الثقافي تبين الأسباب التي تجعل من محاولـة تحقيقه ضرورة جديرة بالمتابعة، وكيف أن فوائده لا تعود بالنفع على الأقليات فحسب بل على المجتمع بكليته.

وبذلك فحب المرء لثقافته يجب ألا يعميه عن أخطائها، لكن تلك البديهية الواضحة تختلف عن جعل الحب رهينة الأداء الوظيفي للثقافة أو خصالها الحميدة والمحببة (182، المرجع السابق)

تمنح الثّقافة أبناءها إحساساً، وتهبهم مصدراً غير مشروط للانتماء والتماثل، لا يعتمد على مدى نجاحهم أو فشلهم كما تسهل عملية التفاهم المتبادل، وتشجع على التضامن الاجتماعي وبناء الثقة، وتدعم التلاحم بين الأجيال وتفضي إلى الصالح الإنساني العام، بمعنى الثّقافة لها دورها في بناء الاستقلال الذاتي. هذا ما يؤكده (كيمليكا :Kymlicka، 1995) فيرى أنّ البشر مخلوقات ثقافية ليس بالمفهوم المجتمعي الذي يراهم متشكلين ثقافياً بل بمعنى أن الثّقافات ضرورة جوهرية لتطويرهم كبشر.

يعتقد "كيمليكا" أن الثقافة المجتمعية المشتركة بين كل أفرادها والمتجسدة في مؤسساتها الرئيسية، ظاهرة حديثة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية الحديثة والاقتصاد المعاصر، لذلك يستخدم تعابير الثّقافة والمجتمع الثّقافي، والثقافة المجتمعية والأمة والشعب بطريقة تبادلية واضحة.

حيث إن الثقافة لها دور حيوي للتطور الإنساني ككل، وتتمنع الأقليات بحقها في تبني ثقافتها الخاصة، كما أنّ مبدأ العدالة يقتضي أن تتمتع الأقليات كما الأغلبية على حدٍّ سواء بحقوق ثقافية متساوية وبإمكانية ممارسة هذه الحقوق بفعالية متساوية تبعاً لنظرية (رولز) في العدالة الاجتماعية والتي بوسعها أن تشمل مختلف أشكال العلاقات بين الثقافات، ويجعل منها أساس نظريته في التعددية الثقافية، أما على الصعيد العملي فيجادل في أن الدمج بالقوة لا ينجح أبداً، وغالباً ما يؤدي إلى التّشوش النّفسي والأخلاقي. (186، التنوع الثقافي وسياسة الدّولة).

تنبع قيمة الثقافة من كونها شرطاً لازماً لتطوير الاستقلال الذاتي لذلك يؤكد "كيمليكا" على أن الأقليات القومية يجب أن تكون ليبرالية من الداخل وإلاّ فوضت أساس حقها بالاستقلال الذاتي كجماعة، ويكون ذلك من خلال ضمان الحريات المدنية والسياسية الأساسية، والمساواة بين الجنسين، وضمان حق الخروج على الإجماع وما إلى ذلك...

يؤكد "رولز" على الحق في تأكيد أهمية البدء بالثقافة العامة للمجتمع الديمقراطي، لكنه يخطئ في عدم إدراك تنوعها بين مجتمع وآخر ومواجهتها اعتراضات وتحديات في كل منها...

مارغليت وهالبيرتال (Marglit and Halbertal ،1994) يشير إلى استحالة تقييم أهمية الثقافة بشكل مقنع حصراً من خلال دعمها للحرية والاستقلالية الذاتية، فالدور الرئيس الذي تقوم به يكمن في تقديم إحساس بمعنى الأشياء المحيطة بأفرادها (التنوع الثقافي، 207).

وهنا أعرض لمثال حصل لزميلة لي من مصر، وهي محللة نفسية، بأن تصدر من جهة مجهولة فتوى بحقها، وبحق العمل النّفسي في بلادنا بأنه حرام، حرام... وأنه بدعة شيطانية للعيش. إن المجتمع الإنساني في الدول المتقدمة اليوم، وصل من الوعي إلى حد قدسية الفرد /المواطن/، بحيث إن وقع هذا المواطن في أسر، أو تعرض لظلم من مستوى ما تتحرك جميع أجهزة الدولة لتحريره، من مصابه وحمايته، كون المجتمع بأسره في هذه الدّول المتقدّمة يتماهى به، فالمطالبة بحقوق هذا المواطن، الذي تعرض لظلم، تخرج عن حدود شخصيته، لكي تتجسد في قيم المجتمع بأكملها، بينما في البلاد العربية عموماً فإنّ مفهوم الفرد غائب، وهنا الإشكالية الفكرية الكبرى، كيف نبني صرحاً فكرياً علمياً دون تجسيد مفهوم قيمة كبرى للمواطن، فالفكر الغربي نرفضه في ثقافتنا الشّعبية الشّفهية، لاعتبارات عامّة ترسّخت عبر سنين مديدة، لأنّه فكر مادي استعماري، ومن هنا أجد أن عدم اهتمامنا بحوار الذات، وغياب الاهتمام بالجانب النّفسي للمواطن، سوف يجعلنا نحكم على أنفسنا بالنفي عبر تغييبها، وبالتّالي يُحكم على الحوار بالإلغاء.

يرى مارسيل موس (Marcel Mauss) أن كل مجتمع هو مصدر ثقافة وحضارة، فلا يمكن تصور مجتمع بدونها، من جهة أخرى ليس من حضارة إلّا نتاج لموروث اجتماعي، كما أن أشهر تعريف للحضارة هو التعريف الذي وضعه البريطاني إدوارد تايلور عام 1871 في كتابه الثقافة البدائية. يقول تايلور:

«الثقافة أو الحضارة هي: ذلك الكلّ المعقد الذي يحول المعارف والمعتقدات، والفنون والقوانين والأخلاق والتّقاليد، والطاقات الأخرى، أو عادة اكتسبها الإنسان من خلال كونه عضواً في مجتمع».

بينما تحدّث "كلفود ليفي شتراوس" أيضاً عن مجتمعات حارة، وأخرى باردة، فالمجتمعات الحارة تبعاً لوصف شتراوس، هي الأكثر ليونة ومطاوعة، وهي أكثر تجديداً، كما أنها منتمية إلى تاريخ سريع الإيقاع، أما الأخرى، فتكون قابعة في تاريخها البطيء.

أما الحديث حول الإيديولوجيا، فقد فرض نفسه من خلال فرز عالمين مختلفين هما:

- النّهج النفسي العلمي المطبق على الطبيعة.
- النهج السياسي الاجتماعي، المطبق على الإنسان.

ففي مجتمعاتنا التي تعدّ تقليدية يتداخل هذان النّهجان، أو المساران بآليات عجيبة التزامن، وتنفى كل الأبعاد الأخرى فلا عامل ثالث يعطي رحابة الطّرح للقضايا العالقة والمتجددة التي تفرضها متغيرات العصر والّتطورات الحاصلة فيه على نمط الحياة وبالتالي نمط التفكير والتطلعات.

هذه الثّنائية المقيتة في الرؤية والحكم، تشعر الجميع بالعجز ربما يكون عجز المثقف والأكاديمي أثقل وقعاً، كون الفكر والعمل الذهني لا يمكن له أن يعاش عبر منطق ضيق، يتجلى "منطق إما أو" هذه العبارة استعرتها من كتاب الكاتب السّوري "محمد كامل الخطيب" من كتابه الذي يحمل عنوان (أحمر وأسود وألوان أخرى). السّياسة والدّين والمجتمع المدني "منطق (إما / أو)" هو منطق: الثنائية المقيتة بحصر الخيارات، وتضيق الطّروحات، تبعاً لما جاء في كلام "محمد الخطيب" أن الرؤية النسبية والنظرة العقلانية وطريقة التّحليل الدّيالكتيكية، أتت لتقول لنا: إن الواقع والحياة أعقد من ذلك بكثير، وإن الحياة والفكر، والواقع

والوجود، ليست محكومة بالضّرورة، بهذه الثّنائيات المتناحرة /منطق إما/ بما يعنيه: إما الإيمان أو الكفر وإما النّور أو الظّلمة، وإما الخير أو الشّر.

فهذا هو المنطق المبسط والسّاذج، وعديم الفائدة، وبالتّالي الواقع المتعدد والملتبس والمتداخل، وإن هناك طرقاً متعددة يسلكها الفكر والواقع في تحركهما، كما أن هناك زوايا نظر متعددة تجاه الوقوع، والحياة والفكر، وسياقاتها هناك دائماً احتمالات ودروب متعددة، يمكن للمرء مثلما، يمكن للمجتمع وللفكر بل للمستقبل أن يسلكها، دون أن يكون مقيداً بالضّرورة بهذه الثنائيات المتضادة، التي ينتج عنها منطق أو خيار: (إما / أو)، أي أن عليك دائماً، أن تختار هذا أو ذاك، تحت تأثير ضغط الاختيار، كحل وحيد وليس خياراً، إذ ليس هناك من خيارات أخرى...

والمتتبع لميراثنا الفكري والاجتماعي، يجد أن هذا المنطق حكمنا طويلاً، وتكرّست هذه الثنائية، بعبارات كادت أن تشكل عصياناً قهرياً... ويمكن ذكر أمثلة كثيرة عليها من مثل: التّقدمية، والرجعية / الاشتراكية، والرأسمالية، الأصالة والمعاصرة / الشّرق والغرب / الدّين والدّولة... الدّيمقراطية أو العلمانية.

إن الرؤية الثّنائية ومنطق إما / أو ربما يكون من أكثر المناهج، والنّظرات قصوراً، ومن أكثرها بعداً عن مطابقة الواقع.

منطق (إما / أو) هو منطق إلغائي يعني إما أنا، وأما أنت أو إما نحن وإما هم...

من هنا أجد الثّقافة بوصفها أنسنة وترويضاً وإعلاءً للأنا الأعلى، فالمشاريع الثّقافية، ودعاتها وما ينتظر منها، ومنهم الكثير في بلداننا، من اليوم إلى ما لا نهاية، فحتى يكتب عصر العلم، لا بدّ لنا أن نعيشه، وننخرط في أجوائه ونسهم فيه، لا أن نكون عالة عليه، ولا يبقى لنا إلّا العيش على تصدق حرّيتنا ومصيرنا، أن نغرس أنوفنا في الماضي ونبقى هناك، فهذا مُحالٌ قبوله إن كنا دعاة حرية وكرامة، والأهم دعاة الانتماء الأصيل، لتاريخ تتسابق الأمم في إعلان النّسب إليه، أو بالأحرى نسبه لها.

فبدلاً من أن يكون الماضي للذّكرى والاعتبار، يصبح مكاناً للعيش والانكفاء... وتحويلاً للإنسان، وليس مجرّد كبت، وقمع للميول والغرائز البدائية عند هذا الإنسان أو ذاك فرداً في مجموع المجتمع...

ربما يكون ذلك هو رهان، وهدف ومسوغ الحضارة، عموماً والثّقافة، من خلال أنسنة "طبيعة الإنسان الوحشية: البدائية أو الغرائزية"، وتحويله إلى كائن حضاري ثقافي، يكون صراعه، وتنافسه متسامياً وخلاقاً ورياضياً، وليس صراعاً تناحرياً وفنائياً، أو تدميرياً.

التّحليل النّفسي والنّظر للحريّة ومقاربة المفهوم على واقع مجتمعنا

التّحليل النّفسي ليس ديناً ولا فلسفة ولا إيديولوجيا ولا حكمة، بل هو حالة قطيعة بطيئة تتجدد باستمرار مع كل ما يدخل، ويختبئ في خطابنا العام على شكل قيم، وأحكام وشعارات، وعلى هيئة كلام حول الواجب والحق. وبالطبع تكون بشكل بديهي تتوزع بين "مع" و"ضد"، ليكون بذلك المحلل النّفسي ثابتاً في بقائه، مقابل حفاظه على علاقته باللاوعي كمصدر وحيد لمعرفة الذات الإنسانية على حقيقتها، كل ذلك عبر الكلام وحرية القول، حيث لا يمكن لوجود آخر غير الكلام أن يوصلنا إلى إنسانيتنا إلّا الكلام، فإن كان الكلام هو الذي يحدد إنسانيتنا فإن فحوى الكلام، هو ما يحدد طبيعتنا وماهيتنا الإنسانية، ويرصد خبراتنا. ويكون بالتالي القول الحر البعيد عن الخوف هو: مشكلتنا حيث التربية على الخوف والتّبعية، هي من أبرز المسببات لمشاكلنا الذاتية.

حقاً إن الكلام هو منطوق الذات، رغم أننا نجد المُتعب نفسياً يتكلم بلسان حال مَثَله الأعلى، وعندما لا يقدر فذلك بسبب عدم الرّضا بالكلام عما هو بعيد عنه، هنا تبدأ إشكاليته مع ذاته ومع الآخرين وتبدأ رحلة عذاباته ليصل إلى العيادة النفسية.

فنجد كنفسانيين ممارسين للعمل العيادي: حين يأتي الشّخص إلى العيادة النفسية بإرادته، كونه تحسس مشاكله التي لا مخرج لها في الأساليب والطّرق التي ألفها الناس، لحل مشاكلهم العارضة منها والمزمنة.

فهو يأتي إلى العيادة النفسية ليودع مشاكله بذمة النفساني، وبدون أن يبدي هذا الشّخص أية دافعية فعلية للإسهام في حلّ مشاكله من خلال التجاوب مع المعالج النّفسي، ليعطي للنفساني صفة الساحر أو المنجم المشعوذ المخلص لمشاكله، وهنا أودّ مشاركتكم الحديث عن خبرتي العيادية كمحللة نفسية، إذ يأتيني الأشخاص المتعبون من حمولاتهم النّفسية المديدة لزمن بعيد. هم في الغالب ثابت في ذهنيتهم أن العيادة النّفسية مكب نفايات، بمعنى يريدوا أن يلقوا ما عندهم من عذابات وقاذورات سلوكية ويذهبوا، ولا يريدون حتى أن يسمعوا أيّة رؤية للنّفساني بدايةً، فتجد أحدهم يتحدث في كل الأمور عدا مشكلته الأساس التي أودت به العيادة، تجده يقاوم الكلام والاستماع، كما يقاوم مرات النظر والتواصل عبر البصر إلى محدثه، ليبقى مجهولاً أمامهم لا يريد بلوغ المعرفة عبر الاعتراف بما حصل والوعي لذلك...

ونجد الكثيرين من الأشخاص يقولون ما لا يعرفونه، يقولون أموراً لم يفكروا بها، ولذلك نجد أن الحل للمشاكل النفسية يطول قياساً بالأمراض الجسدية، ولنبدأ بالعمل على حل الإشكال الذي أرهق مريضنا، لا بدّ من العمل فالحل على جعله يقبل أن يكون فاعلاً بأحداث حياته، وليس منفعلاً أو مفعولاً به، فعندما نلمس التّمنع وعدم المقدرة على فك أسره من عقالها التربوي الحصين، وموانعه التي تكرسها مفاهيم المجتمع السلبية المتأخرة، يبدأ الدّعم النّفسي بمنح الثقة والطمأنينة، عبر الإصغاء الموحي والتقبل الكامل لكل ما تبدى به مريضنا.

وفقاً لقاعدة علاجية: إنّ من يخاف يربكه الانتقاد فينشأ حذراً قلقاً، ومن كون الشخص القلق يخاف الانتقاد لأنه فاقد الثقة من نفسه، فهو لم يجرب ردود الأفعال تجاه الكلمات، بل نشأ على ترداد ما يريده مربيه في مرات كثيرة، ودائماً مبتعد عن

حريّة القول الموصل بالتالي لوعي الذات لهذه الحريّة، ليتم تبعاً لذلك وبسهولة وضع الضّوابط من قبل الشخص نفسه، بصورة أهم وأوثق من أية قوانين خارجية قمعية كانت أم حضارية...

لأجل كل ذلك عندما يكون المطلوب من هذا الشخص أن: يبتعد عن عائلته ليكون مستقلاً بأفعاله نجده يرتبك، ويعيش هواجس الضعف والشّكوك، وبدلاً من أن يُدفع هذا الشّخص من أسرته على خوض تجربته باستقلالية، ومن ثم بمسؤولية نجد أسرته تبرر خوفه، ونجد الأم أو الأب يحملان الموقف الذي عاشه ولدهم بفشل وإحباط، ليجنباه متاعب المواجهة من جهة ويضعاه في تجنب من الموقف، ويحلان له متاعبه بشكل مؤقت، ويغرق هذا الشّخص هنا بدوامة الواجبات الكثيرة لأسرته، بدون أن يدرك انصهاره في حالةٍ سوف ترديه في الضّعف والجهالة، حيث تبقى ذاته مغيبة، والسؤال المركزي الذي دائماً يردد في كل العيادات النفسية التّحليلية، لماذا مقاومة المتعبين نفسياً الحديث عن عوارضهم، وعن مشاكلهم بصورة مباشرة؟ لماذا يحدث تحول للأعراض وقلبٌ لها من البوح بالكلام إلى البوح والشّكوى بالجسد؟ فكم من الإمراضيات الجسدية منشأها نفسي فعندما تعجز الذات عن الحديث عن ضعفها وخوفها، يسعفها الجسد، وبذلك نجد الجسد يتكلم في مرات كثيرة من خلال عوارضه سواء بالحرارة أو البرودة أو بالطّفح الجلدي أو بسرعة ضربات القلب، أو من خلال الإحساس بانسداد السّمع، وحجب الرؤية كأعراض لاضطراب السّمع والبصر في أداء وظيفتهما الحسيّة، أو اضطراب عادات النّوم والأكل وغيرها من حالات العوارض النفس جسدية، لتأتي الأبحاث الحديثة لتقول وتؤكد أن أخطر الأمراض الجسدية تعود لعدم استقرار النفس بدءاً من اضطراب سكر الدّم إلى السّرطانات إلى العقم، وارتفاع ضغط الدم، إلى تساقط الشّعر وتقرحات المعدة والتهاب الكولون أو الأمعاء المزمنين...

من المؤشرات التي باتت واضحة للجميع مؤخراً ومن خلال تسليط الأضواء على القضايا العامة، وهموم الناس في غالبية المجتمعات، وذلك عبر الإضاءة

على سلبيات التشريعات الدّولية والحقوق الإنسانية: إن حرية التعبير هي من أهم المسببات لعيش حداثة العصر، وتقدم الغرب في أوروبا وأمريكا وغيرهما من دول العالم المتطور، إذ بتنا نجد أن واقع الحال في بلادنا العربية بالنسبة لهذا الشأن، يلاحظ وبقوة أن الحداثة عند العرب تعاش لديهم بمدى الإقبال على الاستهلاك، ومن خلال تناول صنوف المأكولات والمشارب الغربية، حتى غدت مشروباتنا الشّعبية وكأنها تعبير عن تخلف وفقر، والأخطر من ذلك، مفهوم الحداثة الذي طال الملبس وغيره من تطبيقات الحداثة على مستهلكاتنا اليومية، بحيث لم يعد الفرد منا يقدر على إكمال حياته براحة بدونها / كالسيارة والموبايل والنت بخاصة وهناك الكثير من المظاهر الأخرى الأثرة...

فلما كانت حرية التعبير منطلقاً مهماً لحرية الفكر، يبقى سؤالي المطروح بإلحاح: كيف لنا أن ننعم بحرية الفكر ونحن خائفون؟ حيث الخوف يعطّل الفكر، وحريّة الفكر لا بدّ لها من حريّة النّقد...

لذلك إن استعمالنا لتراثنا من خلال امتلاكه فقط، بدلاً من إدخاله في منظومتنا الفكرية، وتوظيف محتواه في سلوكنا اليومي، لنعيش الخصوصية وينتفي الاغتراب الدّاخلي عن ماضينا عبر عيشه بحيوية وانفتاح لا كطقوس شعائرية فقط، لما لا نعيش تراثنا من خلال إدخاله في إبداعات الحاضر؟ أفكر وأفكر لأصل ولا أعلم مدى موافقة قارئ على كلامي هذا: أن عيش الحداثة بكل مكتسباتها لن يكون إلّا في حرية القول الشّفهي كما القول المكتوب... لا أن تبقى الفجوة قائمة في حياتنا اليومية ما بين الشفهي والمكتوب، اذ دائماً المكتوب يأسرنا بسلطته التنفيذية، حيث الحرف وثيقة، بعد أن كان العربي تربطه الكلمة للإيفاء بأثقل الذمم. لذا حريتنا تبدأ من إعادة النّظر بتنشئة أبنائنا، فتربية أبنائنا حصيلة لتربيتنا، وإذا بقيت الأمراض التي تحجب النّفس عن التّألق أسيرة تفكيرنا سوف يبقى عيش الحريّة عسيراً لأبنائنا، وهذا ما حصل من ثورة الأبناء على الآباء مؤخراً في بلادنا...

فآدابنا وفنوننا ونظريات الفكر لأجدادنا تعطينا الثقة في فهم الرّموز القيمية لتراثنا، فلم لا يتم البحث عن موقع الأب المثالي المعبّر عن مثال الأنا، الذي نريد الوصول إليه والمصالحة معه، كل ذلك يكون من خلال السعي للامتثال إليه عبر إحيائه، لا أن يكون العيش معه كميت، حيث لا يمكننا معايشة موتانا، فالحياة دائماً أقوى وأبقى من الموت، الحياة للأبقى لأنّ الله تعالى "حيٌّ قيوم"، والله يعيش فينا، من هنا كانت الديانات جميعها تكرس حياة أخرى بعد الموت، كون الموت أشد قسوة من قبوله إلّا بفسحة أمل، بلقاء الله بعد الموت، أو بنيل الشّهادة، فالشّهداء أحياء عند ربهم يرزقون، وبذلك فإن عيش المثل والقيم كخيال وأحلام يقظة، تجعلنا قريبين من الموت أكثر، لأنه عندما تنقطع المخيلة عن التخييل، ونستيقظ من حلمنا، حينها تحصل الصّدمة ويعاش الضعف والمرض.

ومن هنا يأتي التّأكيد على أن الحريّة تبدأ بقول الحقيقة، وبالمقاربة النفسية التّحليلية، يتحقق الشّفاء وفق منهجية التّحليل النّفسي عند ما يبدأ بالقول الحر الذي يستبعد رقابة الكلام من خلال التداعي الحر الطليق، لنجد ان الشفاء الكامل يتحقق عندما يتمكن مريضنا امتلاك حريّة القول فعلاً، أمام نفسه أولاً من خلال عملية التحليل وعبر آلية التّداعي لأفكاره بالكلام بحرية، فالتّداعي الحر هو من أقوى الاستطبابات النفسية لغاية الآن، فعدم المقدرة على البوح الحر، تخلق أوراماً في الجسد وفق آلية الحصر للعواطف والأفكار لتكون شخصية الإنسان في وحدة النّفس والجسد الحقيقة التي لا يمكن لأحد نكرانها.

إن تقنية التداعي الحر النفسية العلاجية، يكمن فيها الشفاء للنفس كما للجسد، ليكون التمنع والمقاومة عن الكلام ما هو إلّا تثبيت على الإمراضية النفسية، من خلال الهروب من المعرفة والاعتراف بأقصى ما جرى للشّخص فيما مضى من عمره، من هنا كان تحرير المكبوتات شفاء... حقاً لا وجود لشيء آخر ممكن أن يوصلنا إلى تطهير ذواتنا وعقولنا مثل عظمة الكلمة، حيث لا تطهير المدن نفع، ولا تطهير الأرياف نفع في بلادنا، بل زادت الجراح وانفتقت نتيجة

المواد المطهرة الزائدة عن حمولة جسد البلاد، ويوماً بعد يوم يثبت أن بالحريّة شفاؤنا، ولنتذكر أن حرية التعبير هي ما تسببت في حضارة أوروبا، والشعوب التي نفضت مشاكلها، وعاشت الحرية هي الشعوب التي أبدعت...

وحيث إننا لم نتمكن من حريّة التعبير بعد، فلم نمتلك آليات التفكير الناقد، التفكير مع أنفسنا والتفكير مع الآخر، ولما كان الأنا هو آخر وفق "لاكان" وآخرون، وكتابتنا لن تكون حرّة، وأصيلة بل تبقى في طور التّفريغ والتفكير بعقل الآخر ومعه لتشكل غنىً، وإغناء لحريتنا، كونه يفتح لنا أبواب الخلق والإبداع الذي لا حدّ له...

إن الكلمة عنوان ذواتنا كونها أداتنا الفاعلة، لنصل من خلالها إلى الآخر المختلف عنّا، وبالمقابل من خلالها يصل الآخر إلى دواخلنا عبر الكلمات، ليغير مشاعرنا واتجاهاتنا، كما أنه بالكلمات نعيش إيماننا بالصلاة والدعاء ذلك تقرب... من هنا نجد أن الإيمان بقوة الكلام في حياتنا كبشر، كانت أدوات كل الدّيانات والفلسفات والإيديولوجيات، لذلك الكلمة أداة للآخر الذي يعطي كلامي الفرصة للوصول إلى الهدف الذي نبتغيه ونريده، كل ذلك عبر تفسير معاني كلامه لنا، وتأويل هذه الكلمات بالرجوع لأوليات المعاني، ففتح المعاني لا يمكن أن يتم إلّا عبر حرية التعبير، وحتى يتمكن كل منا من الوصول إلى معنى مرتبط بحياته، لابدّ له من تحليل المعاني من خلال تأويلها وفهمها، وهنا تبرز المشكلة الأساس في ثقافتنا العربية، من أن عملية التأويل مأساة في عالمنا العربي، حيث إنّه يكرس وعبر دعاة العودة إلى السّلفية التقيد الحرفي للنّصوص التي تهدف لتقييد حريّة العقل والبحث، ولنتذكر أن الله كرّم العلم والعلماء عبر نصوص كثيرة منزّلة، وتبعاً لذلك تكون الدعوة للتّأويل والخروج عن الحرفية والتعمق بروح النص حقّاً مشروعاً يفترض لنا التمتع به، وليس الاكتفاء بظاهر القول...

فمن خلال عملية تناول النّصوص عبر التّأويل الذي تطرحه وما زالت وطرحته حداثة الغرب المعاصرة، نتلمس أن الغرب عاش من خلال هذه المنهجية

البنيوية للغة بسبر دلالاتها، ليكون تبعاً لذلك الاغتناء بالآداب والفنون وانطلاق العلوم، وتجدد الحياة لديهم من خلال الانتصار على المرض، حيث معركة الحضارة الإنسانية اليوم هي مقاومة للموت إلى أقصى الحدود، فعلاقة الإنسان بالموت هي علاقة وطيدة بالمعاني العميقة لمعنى الحياة، علاقة الإنسان بالموت علاقة بالحيوات الأخرى، فالأديان كانت تبشر دوماً.

فلنتذكر أن كلمات عزاؤنا لمن نشاركه مصابه بموت عزيز على قلبه، إذ نبث له كلماتنا بالقول: «أسكنه الله فسيح جناته»... كونه من الصّعب علينا أن تقبل الوقوف عند الموت، إلّا بفسحة أمل لما بعد هذا الموت، طمعاً بالسّكن النهائي المستقر بجنة الخلد، من أنه لا يمكن اعتبار المقابر في الاسلام على سبيل المثال، مجرد وحدات سكنية أو مستوطنات للأموات، لتبقى جدلية الموت والحياة مفتقة للفكر بالمقدس أو التفكير بسياسات، وأجندات الحياة من خلال الخطط التّنموية، أو حتى من خلال الحروب...

وحيث التّحليل النّفسي حريّة للفكر، لا يمكن أن يثمر إلّا في مناخ الحريّة، الحريّة التي تعني الحماية لكل من يريد التّكلم أو الكتابة، لتظهر ثقافة التّأثير في الجماعات الشّعبية ليكون بذلك البناء للوطن يعنى به الجميع وليس النّخبة، ومن هنا مكمن الخوف من نيل الشّعوب لحريتها لاسيما حريّة التعبير التي هي مفتاح لعيش واسترداد كل ما أسر الإنسان، لاسيما حق القول...

هل ثقافة التّحليل النّفسي تصلح كمنهج لحل مشاكلنا الاجتماعية؟

من كل ما سبق، تيقنت لِمَ عالمنا العربي، حارب التّحليل النّفسي، حيث التحليل النفسي حرية للفكر، فلا يمكن أن يثمر العمل النّفسي التحليلي بما يرضي طموح المحلّل إلّا في مناخ الحريّة، الحريّة التي تعني الحماية لكل من يريد التّكلم أو الكتابة، لتظهر ثقافة التأثير في الجماعات الشعبية، ليكون بذلك البناء للوطن معني به الجميع، وليس النّخبة.

من هنا الخوف من حريّة الشعوب، ولاسيما حرية النساء، رغم أن الدعاة لذلك كثيرون، فحرية المرأة لا تزال في قفص الاتهام، فمدام "رولان" الأم الروحية لجماعة "الجيرون" تخاطب الحرية... قائلة:

«أيتها الحريّة.. كم من الجرائم ترتكب باسمك».

ومنذ الثورة الفرنسية، ولا تزال هذه المقولة تُقال كلما استغلت الغايات النبيلة، والقيم الرفيعة، في تبرير أعمال خسيسة وساقطة، والدفاع عن تصرفات شديدة، وهكذا تبقى حالة الرفض الغربية، من أوروبا وامتداداً لأمريكا، ومن دوائر الرأي العام إلى أجهزة الحكومات والبرلمانات، المتهم الجديد ليس الحريّة على إطلاقها، ولكن! حرية المرأة على وجه الخصوص، وهذا البعد من العوائق المهمة في التّحول المجتمعي نحو الدّيمقراطية في بلادنا.

لم تقم نهضة أمة، إلّا وكانت الثّقافة في قلب مشروعها، كما لم تتخبط أمة في حالات الانتكاس والتّقهقر، إلّا وكانت مسألة الثّقافة في قلب وجودها للخروج من مأزقها، واستعادة مكانتها وانطلاقها، لا يمكن لأية أمة أن تعيش وتتميز في ظل اجتياح العولمة، طالما لم تخلق لذاتها قوة وإبداع قيم تعبر عن وجودها التاريخي الحالي، حيث إن الخصوصية الثقافية للمجتمعات تشكل أحد الثّوابت المرجعية التي يمكن لكل مجتمع أن يخلق منها قيمته المرجعية، غير أن هذه الثّوابت لا ينبغي أن تتحول إلى أطر جاهزة، أو إلى مقررات عقائدية مغلقة، أو نظم إيديولوجية ومعطيات لوجودنا بصورة حرة عقائدية مغلقة، أو نظم إيديولوجية، حيّة مفتوحة على الأحداث، والتّطورات بشكل يخرجنا أكثر قوة وفاعلية وحضوراً.

الحياة والحريّة والسّعي في طلب العدالة الاجتماعية هي حقوق أساسية بدون عون من المجتمع من خلال تراثه الشّفوي، ليكون السّلوك كله غير واضح، حيث الوعي نتاج اجتماعي، إذ ليس الميدان الخاص للإنسان المستقل فحسب، بل إنه لا يوجد في نطاق الإنسان المعزول الوحيد... كثيراً ما يحكم على الثقافات على أساس مقدار تشجيعها للملاحظة الذاتية، يقال إن بعض الثّقافات تنجب رجالاً

عديمي التفكير وكان سقراط يحظى بالإعجاب، لأنه كان يعلم الناس الأسلوب الاستقرائي والبحث في طبيعتهم الخاصة، ملاحظة الذات ليست سوى مدخل إلى العمل...

إن معرفة النفس ذات قيمة فقط، بمقدار ما تساعد في التلاؤم مع الطوارئ التي برزت في ظلها... و يدلل "جاك آن ميلر" المحلل النّفسي الشهير على ذلك بقوله "نحن نحب ذاك الذي يجيب عن سؤالنا من نكون "

من هنا تأتي قضية مخلفات العصر الباقية كإرث خفي، أو مسافر بيننا جميعاً عندما يفرض علينا كرهاً عن إرادتنا، أو نقتل بأنفسنا طواعية وعن رضا يمكن أن نتنازل عن فرديتنا أو تنزع عنا فرديتنا لحساب فردية آخر أو آخرين زعيماً ملهماً أو قائداً خالداً أو حاكماً بأمر الله ينطق وحده أو وحدهم وصفوه بالحكمة والعدل والصّواب إلهاماً وعلماً، ومقدرته لا قبل السّواد الأعظم من عامة الناس بها لذلك وجب عليهم الطاعة والامتثال، هل هنا في حالة كبت أم صمت العالم تغير: فالشّمس واحدة والهواء واحد والسماء واحدة، جميعاً شركاء في السّراء والضراء في الخير والشّر في الحقوق والواجبات...

وقول "فرويد" في هذا السياق يبقى خير شاهد على تأكيد الأفكار هذه: من أن كل إنسان تعشش فيه ميول هدامة وبالتّالي مناهضة للاجتماع والثّقافة، وإن هذه الميول قوية بما فيه الكفاية لدى عدد كبير من الناس لتحدد سلوكهم في المجتمع.

فإذا كان الصراع من أجل الاعتراف هو الفعل الأول الإنساني، فإنه لن يكون الفعل الأخير، فالصّراع سينتهي بعلاقة السّيد والعبد، التي لن تكون مرضية لا بالنسبة للسّيد ولا بالنسبة للعبد.

لا بدّ للمرء هنا من أن يخاطر بحياته لأنه عندئذ يستبقي حريته ويصون كرامته مثبتاً ذلك لنفسه وللآخرين، حالة الحرب كانت تؤدي إلى إقامة علاقة بين السّيد والعبد، عندما يقوم أحد المقاتلين الأولين الذي يخاف على حياته بالاعتراف بالآخر ويقبل بأن يصبح عبده، غير أن العلاقة الاجتماعية بين السّيد والعبد لم

تكن ثابتة، فإذا ما كان السّيد ولا العبد راضيين في النهاية، من حيث أن رغبتهما أن يُعترف بها، فغياب الرضا كان يشكل تناقضاً في المجتمعات القائمة على العبودية، وكان يدفع نحو مرحلة جديدة في السّيرورة التاريخية.

إذ إن فقدان حريّة العبد أي إنسانيته الناقصة، تضع السيد أمام إحراج فهو يرغب بأن يُعترف به من قبل كائن آخر يملك مثله القيمة أو الكرامة، فهو بدلاً من ذلك يعترف به من قبل العبد الذي بقيت إنسانيته غير مكتملة، ومن هنا يأتي عدم رضاه هذا ما يشكل مأساة السّيد.

وفي الواقع يستعيد العبد إنسانيته التي فقدها بسبب خوفه من الموت العنيف بواسطة العمل، فبدلاً من أن يعمل لخوفه من العقاب يشرع في القيام بعمله لإحساسه بالواجب وللانضباط الذاتي، من أنه بتلك العملية يتعلم أن يتجاوز رغباته الحيوانية حباً بالعمل فقط، وبفضل العمل يبدأ العبد بفهم أنه باعتباره كائناً بشرياً يستطيع تحويل مشاكله وفق التّصعيد والتّسامي وهذا فعل مستحسن، أو من خلال الهروب والكبت وهنا نقع في العلاج المرضي. وتبتعد الأفكار عن الترداد للترداد، وهنا تخرج الثقافة المعرفية من إطارها المنبري، أي من خلال المنابر، إلى حَيزها العملي في توظيفها في تحسن السّلوك اليومي المساهم حقيقة في أي تغيير في بنية المجتمع المحيط.

هل لحرية التعبير حدود في ظل ديمقراطية الثّقافة؟

الثّقافة الرائجة التي أضحت اليوم عامة للكبار والصّغار والمتعلمين وغير المتعلمين، ثقافة التّعرف على حقوق الإنسان، اذ أصبحت معطى معرفي وثقافي يعدّ من الضّرورات مؤخراً لدى شريحة واسعة من عامة الناس في بلادنا...

فبتنا نسمع الطّفل الصغير يقول مُدافعاً عن مطالبه البسيطة في أسرته كلمة من حقي مرات عدة يومياً، ومن أهم ما يردد اليوم وبكثرة أيضاً عبر وسائل الاتصال والإعلام المختلفة عبارة "حرية التعبير"، إذ بتنا نسمع الزوجة التي قهرتها

السّنيين في علاقتها الزّوجية، وتبعيتها للزوج في كل تفاصيل حياتها في حركاتها وسكناتها، تردد كلمة من حقي التعبير عن رأيي كلازمة تقال مرات في سياقها السّليم، ومرات تقول هذه العبارة في غير هذا السياق، ولكنها تنطقها.

كما بات التّلاميذ يرددون أمام معلميهم عبارة من حقنا أن نتعلم بشكل جيد، وأن يحترمنا الأساتذة. ويبقى مطروحاً علينا جميعاً السّؤال الجوهري هل لهذا الحق حدود؟

ما يهمنا من هذا التّساؤل هو دلالة الوعي بهذا السّؤال.

وفقاً "للدكتورة أحلام بيضون" إن هذا الحق لا بدّ له من التّمييز بينه وبين الكلام الخطر، خاصة ما يشكل تحريضاً على الفتنة وفق ما يلي:

1- التّدجيل أي / النّطق بما هو كذب خاصة إذ نتج عن ذلك ضرر معين.

2- الكلام التّحريضي الذي يشجع على ارتكاب جرم ما.

3- الكلام التجديفي على أحد الأديان أو المعتقدات فإن كان هناك من عظيم أهمية للتّعبير عن الرأي كحق أساس من حقوقنا الإنسانية، فإن انتهاك حريّة التعبير هذه يشكل انتهاكاً لنصوص قانونية دوليّة، بمعنى أدق هو جريمة ضد إنسانية الإنسان وفق منطق القانون الدّولي، وضمن الدّول تعد جريمة من كونها انتهاك لقاعدة دستورية، حيث إن قدسيّة حقوق الإنسان العامة يقابلها منطقياً في ذات الوقت قدسيّة للنصوص التي تجرّم التحريض على الفتن بين فئات الشّعب.

وفي الحال الذي نحن عليه اليوم والفوضى القاتلة، تجتاح حياتنا في كل تفاصيلها، الخوف من فوضى استعمال السّلاح، وفوضى التعبير وفوضى المسموح والممنوع بدواعي الحريّة، ودوافع عيش الديمقراطية إلى أقل هذه الشرور الموجعة تحرير الأسعار كعبء عسير للمواطن محدود الدخل، بل وحتى الذين من دخل متوسط باتوا يعانون ويتلكؤون في أعباء الحياة، فكيف تنشأ في ظل هذه المواجع اهتمامات معرفية جادة واحترام للمختلف في كل منا...

إذ في ظل عدم وجود فعالية لوضع حدٍ لمثل هذه التّصرفات المختلفة،

فالكلام التحريضي يصبح مدرج كغذاء يومي يمارسه جميع أفراد الشعب في بلادنا، وخطورة ذلك تأتي، من أنه يشجع الناس على التمادي في إطلاق الكلام اللامسؤول، مما يعرّض أمننا الشخصي للخطورة في سياق الاقتتال المجاني الدّائر من حولنا...

صحيح أن حرية التعبير تحقق كرامة الإنسان، على اعتبار أن الكلام وبتحليل بسيط، هو جوهر حضورنا الإنساني.

ويبقى التّساؤل حول الفارق بين الحقّ والحريّة مشروعاً ومطروحاً، ولكن مازال يتم الخلط بين الأمرين...

فالحريّة حق إنساني سامي، ولكن علينا أن نتذكر أن ممارسة عيش الحريّة كسلوك يومي عند بني البشر، ليست بالحريّة المطلقة بالمعنى العملي للكلمة، وذلك كون سلوكنا محكوماً بمعايير عدة داخلية وخارجية عديدة...

فللكلام ضوابطه، وإن نترك الكلام على عواهنه، فذلك جنوح سلوكي قبل أن يكون خروجاً عن القانون والحق الدّولي، من حيث إن القيد الأبرز على حريّة الفرد، هو حقوق الآخرين علينا وكراماتهم وخصوصياتهم... وهذا يختلف عن نقد السّلوك الخاطئ أينما وجدناه، ولو على أنفسنا، وهنا عظمة القول الحرّ...

فالمجتمع له قيم ناظمة لمساره الحضاري، ولصيرورته الاجتماعية، والحريّة هنا بالتّالي لها ثوابتها، حتى لا تكون ممارستنا لحريّة التعبير مُرضية فقط لنزواتنا، أو حالاتنا الانفعالية، ولنكون حريصين على أن تعاش، في سبيل نشر الحجج، وتقوية الإقناع وتذليل العوائق لقبول المختلف عنّا.

إذ إنه في حال عيش حريّة التعبير، نجد أن دوافع الإبداع ومن خلال الاجتهاد تتولد من خلال الاجتهاد، ومن كون هذه عيش الحريّة، يفتح الآفاق أمام عملية الحوار والمشاورة، مما يثمر فكراً راقياً وآراء حكيمة وقرارات رشيدة.

إن عيش حريّة التعبير يحقق كرامة إنسانية، من حيث صقلها للمواهب، ليكون ذلك دليلاً على عيش الدّيمقراطية التي تتحكم في مفاصل حياتنا العامة

والخاصة. ويكون غيابها دلالة على الاستبداد الفكري، فالحريّة وفقاً للفكر "الفرويدي" تمثل وعياً للمسؤوليات والإيفاء بالالتزامات عن طواعية وجديّة وليس قسراً...

إن الحريّة بلا تصرف مسؤول والتزام للقانون العام، وللشّرائع النّاظمة لناموس البشر... يكون مؤداها في المنتهى مؤدى سلبياً وسلوكاً جانحاً، كما أن حريّة إبداء الرأي، والقول لا شك تصدر عن إنسان حرّ حيث الكلمة هي مقدمة دوما عن الفعل، الذي هو تجسيد للسّلوك الإنساني. أو ما يعادل وفقاً لـ "عبد الستار ابراهيم" لمفهوم تأكيد الذات أو التوكيدية "Assertiveness" المعادلة لحرية التعبير عن المشاعر، أما ولبي "Wolpe،1958" و لازاروس "Lazarus" فقد أعادا صياغة هذه الخاصية بحيث أصبحت تشير إلى قدرة يمكن تطويرها وتدريبها، تتمثل في التعبير عن النفس والدماغ عن الحقوق الشخصية، عندما تخترق دون وجه حق، مفهوم التعبير عن المشاعر أو ما يسمى بالحريّة الانفعالية والتي تتمثل بحرية التصرف وفق مقتضيات الموقف ومتطلبات التفاعل بحيث يخرج الفرد في هذه المواقف منتصراً وناجحاً، ولكن دون إخلال بحقوق الآخرين، فالتعبير عن الانفعالات والمشاعر بحرية، وفق التصرف من منطلقات نقاط القوة في الشخصية، بحيث لا يكون الفرد ضحية لأخطاء الآخر أو الظروف، بمعنى التوكيدية تتضمن كثيراً من التلقائية والحريّة في التعبير عن المشاعر الإيجابية والسلبية معاً، بعبارة أخرى تساعدنا في تحقيق أكبر قدر من الفاعلية والنجاح عندما ندخل في علاقات اجتماعية مع الآخرين، أو على أحسن تقدير، تساعدنا على ألّا نكون ضحايا لمواقف خاطئة من صنع الآخرين ودوافعهم في مثل هذه المواقف (إبراهيم، 1985).

فإن ما هو حق ينم عن حاجة، فالحق هو حاجة، وبالقياس على هذا المبدأ فإن الطعام حاجة بشرية وحق إنساني، لنتدرج بذلك إلى الحاجات المعنوية من مثل الاحترام وتحقيق الذات، فتعد هذه الحاجات وتلبيتها حقوق إنسانية سامية...

وحريّة التعبير تعدُّ حاجة فردية إنسانية، وهي أيضاً حاجة اجتماعية، حيث

إن إفصاح الأشخاص عن مخزونهم الفكري، عبر التعبير اللغوي، الذي يقدم تبعاً لذلك للمجتمع إنتاجاً فكرياً خاصاً، يسهم في بناء تطلعات أبنائه...

من هنا أجد أن حريّة التعبير هي أساسية في حياة كل مجتمع، بما تعبر به عن تاريخ الإنسان كعامل من أهم عوامل التّطور، وكذلك التّغيير نحو أوضاع متقدمة في سلم الحضارة، لتبقى الحريّة في عمق معانيها هي الحياة في عمق مدلولاتها، وبكل تجلياتها الصّريحة والحالمة...

هنا ومن وجهة نظر خاصة، أجد أن إسهام المثقفين والدّارسين في بلادنا في هذه المرحلة تجاه قضايا أوطانهم، يكمن في تعميق الوعي والعمل على توضيح المصطلحات السياسية التي تطرق المسامع اليوم في كل وقت... ويشوب ترددها التباسات عدة.

وهذه المصطلحات لا تخفى على أحد، ومن هذه المصطلحات أذكر: الحرية والديمقراطية والكرامة وحقوق الإنسان والنظام البرلماني والنظام الرئاسي والعلمانية والقضاء والعدالة الاجتماعية والعدالة الانتقالية، والحكم الرشيد وحكم الخلافة والاسلام السياسي، وكرسي الرئاسة والسيادة وانتهاك أمن البلاد وغير ذلك من أعمال فوضى السلاح...

ومن التعريفات التي أريد أن أضعها أمامكم للحرية أربعة تعريفات تتفق مع مضمون ما أشرت إليه في فهمي لحرية التعبير.

– التعريف الأول للفيلسوف الشهير أبو الفكر الفلسفي أرسطو الذي حدد تعريفه للحرية بأنها فعل الأفضل أي بمعنى الاختيار.

– التّعريف الثاني لـ "جون استيوارت ميل" الفيلسوف والاقتصادي البريطاني الشهير الذي يعرف الحرية بقوله: "الحرية عبارة عن قدرة الإنسان على السعي وراء مصلحته التي يراها بحسب منظوره شريطة ألا تكون مفضية إلى أضرار الآخرين.

– أما الفيلسوف الألماني الشهير "إيمانويل كانت" فعرف الحرية بأنها: "عبارة عن استقلال الإنسان عن أي شيء إلا عن القانون الأخلاقي".

– وهناك تعريف للحرية في الموسوعة الإسلامية الميسرة أتبناها في رؤيتي لمفهوم الحرية والذي يتلخص بأن الحرية: هي القدرة على الاختيار بين الممكنات بما يحقق إنسانيتنا...

من كل ما سبق أختم قولي هذا بأن: الحرية في كل فعل من أفعالنا الإنسانية يحكمها أمران وعي الذات، ووعي الآخر، وبذلك يكون الوعي دائماً بذاتنا نسبياً ورأي الآخر مهماً في نظرتنا لأنفسنا، من ذلك فإن الحرية الإنسانية ليست مطلقة، بل هي دوماً حرية صراع مع الظروف وجهاد مع الذات لعيش أوسع الخيارات المتوافقة مع كرامتنا الإنسانية، والآخر المشابه لنا في صراعاته وآماله...

حول الدّور المنتظر للثّقافة في بلادنا

إنّ النشاط الثقافي، يقوم على أساس أن الإنسان ليس ناقلاً للقيم الثقافية فحسب، بل هو صانعها ومبدعها أيضاً، صانع يستخدم القيم الثقافية المقبولة بصورة مبدعة، ويخلق منها قيماً جديدة، فالمفهوم الجديد للإنسان يقوم على أساس وحدة الأنشطة الحيوية لبني الإنسان، وبهذا المعنى نجد عالم الاجتماع البولوني "جان سزيبانسكي Jan Szepanasky" يقول: «إن العمل المهني والحياة العائلية والراحة والتسلية وإشباع جميع الحاجات تشكل كلاً وظيفياً، يستند إلى وحدة شخصية الإنسان، في إطار هذا المفهوم لا يمكن تجزئة الإنسان إلى قطاعين: قطاع للعمل وقطاع للترويح عن النفس والثّقافة».

أما "رينيه ماهو R.Maheu" فيؤكّد على أنّ الثّقافة ليست ترفاً، إذ من المؤكد أن ازدياد أوقات الفراغ يخلق مرات شروطاً طيبة تساعد على التأمل والدراسة والاستماع بالآثار الثقافية، ولكن يجب أن لا يغيب عنا أن إبداع الآثار الثقافية وفهمها يتحقق في الشدة كما يتحقق في الحياة السهلة.

صحيح أن اللحظات التي ننذر فيها أنفسنا للثقافة، هي لحظات نعيم ترتفع فوق مادية الوجود العادي والعمل اليومي الشاق، لكن الثقافة شأنها في ذلك شأن

العلم والعمل، لا يمكن أن تختصر في نطاق لحظات السعادة المجانية هذه.

إن الحياة الثقافية إذا ما نظرنا إليها في حقيقتها المتعددة الأوجه والأبعاد، تعد الثقافة بعداً من أبعاد الحياة، حاضره موضوعي واعٍ في حياة كلٍّ منّا كبشر.

فكون الثقافة بعداً من أبعاد الحياة، فهي قد تعني جديّاً تمتع الأفراد بنشاط فكري خلاق يتميز بالقدرة على المبادرة، وطرح الأفكار البناءة والرغبة في التقدم في جميع المجالات الاقتصادية منها، والفنية على السواء، لذا الواضح أن هناك صلة وثيقة بين تطلعات البشر ودوافعهم من جهة وبين نشاطهم الاقتصادي من جهة أخرى، فمن أجل نجاح الفرد في الإنتاج أو في إدارة الأعمال، من الضروري أن تكون عنده معلومات وقيم أخلاقية عالية، على أن تكون على سوية ثقافية جيدة.

يمكن أن نحدد للثقافة عموماً محوريين:

الأول يتصل: بمنتجي الثقافة أو مبدعيها.

والثاني: يتصل بمستقبلي أو مستهلكي هذا المنتج.

إذ إن النشاط الثقافي كما يمكننا أن نتصور دوره اليوم، يقوم على أساس أن الإنسان ليس ناقلاً للقيم الثقافية فحسب، بل هو صانعها ومبدعها وصانع القيم الثقافية المقبولة بصورة مبدعة، ويخلق منها قيما جديدة.

حيث الثّقافة تعني في أهم ما تعنيه توكيداً لذات الفرد في جميع مجالات نشاطه العام (السياسي والاقتصادي والشّخصي والفنّي)، كما تعني إيجاد علاقات جديدة بين الفرد والمجتمع، وتقريب الفجوة بين المنتجين والمستهلكين، وبين الحاكمين والمحكومين، التي هي معضلة المعضلات في بلدان كبلادنا.

إن إشراك الجميع في تقرير جميع الشؤون التي تهمهم وتنفيذها، ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات، هنا المعيار لتأخذ الثّقافة دورها في حث الأفراد في البلد الواحد على تحسين صورة أنفسهم من خلال تطوير قدراتهم باستمرار، وزيادة معلوماتهم العامة، وتجاوز الحدود التي يفرضها التّخصص في حياة المجتمع الحديث.

وعندما لا تعود الثقافة ميداناً معزولاً، أو لا تقدر أن تكون تعبيراً عن اهتمامات مجردة حقيقية محسوسة، وتغدو تطلعاً إيجابياً واعياً يفتح بالوقت نفسه آفاقاً غير محدودة لتفتح إمكانات كل فرد، يمكننا أن نصنف الدور الثقافي بالمفلسف، فلنساهم في تفعيل هذه الوظيفة الجديدة والتجديدية للثقافة، كونها عنصراً جوهرياً في إحياء البلدان وإعمارها على قدم المساواة.

فإن كان يروق لنا أن نصف مجتمع اليوم، بأنه مجتمع العدالة الاجتماعية وعصر الحقوق الإنسانية، فلتكن الثقافة مطلباً للجميع ويشارك بها الجميع.

يرد في المادة (37) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص واضح على أن حق الثقافة هو حق مصرح به من ضمن حقوق الإنسان.

من هنا يبرز اعتبار أن المناداة بديمقراطية الثقافة، لا يقل أهمية عن الديمقراطية السياسية وديمقراطية التعليم.